

## الاتفاق المتعلق بالتمويل المحلي للتعليم

وسيتيم إطلاق هذا الإعلان في 2 تشرين الثاني / نوفمبر 2017 - قبل ثلاثة أشهر من مؤتمر التمويل الشراكة العالمية للتعليم (GPE) في دكار - لمساعدة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني على تحفيز العمل على التمويل المحلي للتعليم من حكومات البلدان النامية، وذلك باستخدام مناسبة التجديد لمبادرة الشراكة العالمية للتعليم لعام 2020 كفرصة أساسية.

لقد أقر تقرير اللجنة المالية التعليمية في عام 2016 بأن 97٪ من التمويل الجديد اللازم لتحقيق هدف التنمية المستدامة في التعليم ينبغي أن يأتي من الموارد المحلية. وعلى مدى الأشهر القادمة، هناك فرصة لإحراز تقدم كبير في تعبئة التزامات الموارد المحلية الجديدة للتعليم.

وفي يوم 2 فبراير (شباط) 2018، ستعقد الشراكة العالمية للتعليم مؤتمرا تاريخيا للتجديد وذلك في السنغال وتشارك فرنسا في استضافته. وهذه هي المرة الأولى التي يتم فيها تجديد موارد الصندوق العالمي في بلد نامي. وذلك يتيح فرصة رائعة لجعل تمييز الشراكة العالمية للتعليم واضحا كشراكة حقيقية بين البلدان النامية والبلدان المانحة حيث لا تتدفق أموال المانحين إلا إلى البلدان التي تلتزم بالحفاظ على مواردها المحلية الخاصة بالتعليم أو توسيعها.

ويعتبر التعليم حق من حقوق الإنسان ووسيلة حاسمة للتنمية. ومن المسلم به على نطاق أنه إذا أخفقنا في إحراز تقدم كبير في نتائج العملية التعليمية، فإننا لن نفي بأي من أهداف التنمية المستدامة. ولا يزال 275 مليون طفل وشاب إلى اليوم غير قادرين على الحصول على التعليم، وأن أكثر من نصف بليون آخرين هم في المدارس ولكنهم لا يتعلمون، وأن أكثر من 750 مليون من البالغين يفتقرون إلى محو الأمية الأساسية. وبوصفنا منظمات مجتمع مدني فإننا ملتزمون بانتهاز هذه اللحظة لتأمين التزامات مالية للتعليم أكبر من أي وقت مضى من حكومات البلدان النامية - وذلك من أجل ضمان أن الجميع قادرين على الوصول إلى حقهم في التعليم الشامل والجيد. ونحن ندرك أن جميع التعهدات بتقديم الموارد هي أولا وقبل كل شيء تعهدات تقدمها الحكومات لمواطنيها.

وفي عام 2014، تعهدت حكومات البلدان النامية بالتزامات ملحوظة بلغت 26 مليار دولار أثناء حدث تجديد موارد الشراكة العالمية للتعليم - أي أكثر بعشر مرات من المبالغ المقدمة من المانحين - ولكن العديد من هذه التعهدات تفتقر إلى تفاصيل موثوقة. وقد وضعت هذه الشراكة في الوقت الحالي نظاما متقدما لتشجيع حكومات البلدان النامية على تقديم تعهدات موثوق بها للمحافظة على إنفاقها على التعليم أو زيادته إلى المستوى المعياري البالغ 20 في المائة من الميزانيات الوطنية. ولكننا نعتقد أننا يمكن أن نستغل الأشهر القادمة لتحقيق أكثر من ذلك بكثير.

ويدعو منظمو حملة المجتمع المدني حكومات البلدان النامية إلى تحقيق تقدم كبير في جهودها الرامية إلى زيادة تمويل التعليم واستخدام عملية تجديد موارد الشراكة العالمية للتعليم على مدى المائة يوم القادمة من خلال:

1. إعلان تعهدات مبكرة - قبل تاريخ تجديد موارد الشراكة العالمية للتعليم في 2 فبراير (شباط) - لتأمين التزامات أكبر من الجهات المانحة. ويمكن لحكومات البلدان النامية أن تظهر قيادات ديناميكية

وملهمة من خلال تعهداتها بالالتزامات الخاصة بها لتمويل التعليم، ثم تدعو المانحين إلى البناء على جهودهم.

2. **الموافقة على الالتزامات على أعلى المستويات** - ضمان موافقة رؤساء الدول ووزراء المالية على جميع التعهدات بزيادة التمويل إلى التعليم- وذلك لإظهار دعم سياسي جاد. وينبغي أن تكون الالتزامات واضحة في الميزانية السنوية ذات الصلة ووثائق الإنفاق المتوسطة الأجل.
3. **الإعلان محليا أولا** - يجب أن تسمع الالتزامات المالية الجديدة للتعليم أولا من قبل المواطنين قبل أن يتم تقديم تعهدات رسمية إلى الشراكة العالمية للتعليم. ويتيح سياق تجديد موارد الشراكة العالمية للتعليم أساسا منطقيا حقيقيا للبلدان لتقديم التعهدات في هذه اللحظة، ولكن ينبغي أن تصدر الإعلانات بهذا الخصوص في البرلمانات الوطنية أو في وسائل الإعلام، حيث أنها في نهاية المطاف هي إعلانات تهم الناخبين ومواطني البلد المعني.
4. **ضمان أن تكون الالتزامات ذات مصداقية** - مع بيانات خط أساس واضحة وأهداف معرب عنها بوضوح والتزام بتتبعها والإبلاغ عنها بمرور الوقت بطريقة شفافة تماما.
5. **زيادة حصة ميزانيات التعليم** - بما يتماشى مع إطار عمل التعليم لعام 2030 ومعايير/متطلبات الشراكة العالمية للتعليم. ويجب على البلدان أن تتعهد بالحفاظ على نصيبها من الميزانية بنسبة 20% أو أكثر - وإذا كان الإنفاق الحالي أقل من هذا فيجب أن يتضمن التعهد باتخاذ خطوات طموحة لزيادة حصة الميزانية الوطنية التي تنفق على التعليم.
6. **زيادة الحجم الإجمالي للميزانيات** - بالنسبة للبلدان التي تنفق بالفعل 20 في المائة من الميزانية على التعليم، يمكنها تمويل الالتزامات للتعليم في شكل خطوات طموحة لتوسيع الإيرادات المحلية من خلال العمل على توسيع القاعدة الضريبية بطرق تدريجية (واستهداف أن تكون نسبة الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لا تقل عن 20%). ويمكن تحقيق ذلك على سبيل المثال، بوضع حد لما يعتبره مصطلح صندوق النقد الدولي "حوافز ضريبية ضارة"، وإزالة الثغرات الضريبية، وتحدي الإصرار على التهرب الضريبي أو فرض ضرائب جديدة مخصصة للتعليم.
7. **زيادة حساسية الميزانيات** - إلى جانب التعهدات بزيادة الموارد - قد تضع البلدان تعهدا بإنفاق ميزانياتها التعليمية مع إيلاء مزيد من الاهتمام للإنصاف والإدماج والجودة - وزيادة الإنفاق على التعليم الأساسي بما في ذلك التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة ومحو الأمية لدى الكبار واستهداف الإنفاق على ما يعمل بشكل فعال فيما يتعلق بتعليم البنات وإدماج الأطفال المعوقين والأشخاص المنتمين إلى خلفيات الأقليات الإثنية اللغوية والأطفال الذين يعيشون في خط الفقر والأطفال غير الملتحقين بالمدارس والمتضررين من النزاعات.
8. **زيادة التدقيق في الميزانيات** - في كثير من الأحيان لا تنفق الأموال المخصصة للتعليم على عملية التعليم أو أنها لا تصل إلى خط المواجهة في المدارس. ويمكن أن يساعد العمل على ضمان شفافية الميزانيات وتتبع الأموال بشكل مستقل (بما في ذلك بمساعدة المجتمع المدني) على ضمان أن الموارد الجديدة يتم تحويلها إلى تسليم حقيقي على أرض الواقع. وينبغي أن تكون المساءلة الرئيسية عن الاستخدام الفعال للتمويل دائما من الحكومات إلى مواطنيها.
9. **إضافة إلى صوت الجميع من أجل التعليم** - نحث حكومات البلدان النامية على استخدام أي مننديات إقليمية أو إقليمية-فرعية أو دولية للالتقاء وأن يعبروا عن دعمهم لزيادة الاستثمار في التعليم - من خلال إجراء نداء جماعي للمانحين لتنفيذ الجانب الذي يخصهم من التعاقد مع الشراكة العالمية للتعليم.

10. إضافة إلى الدعوة الجماعية لإجراء إصلاحات ضريبية عالمية – يتم حالياً وضع القواعد الضريبية العالمية من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ولصالح الدول الغنية. وهناك دعوة متزايدة إلى وجود هيئة حكومية دولية ديمقراطية تتمتع بالموارد الكاملة وتمكينها من وضع وإنفاذ قواعد ضريبية عالمية. ويلزم اتخاذ إجراءات عاجلة لإيجاد سبل لفرض الضرائب على العائدات المودعة في الملاذات الضريبية، وإقامة ضريبة عالمية على الثروة أو ضريبة على المعاملات المالية. وستكسب البلدان النامية التي تعطي الأولوية للإنفاق على التعليم في ميزانياتها الوطنية بشكل هائل من اتخاذ موقف جماعي يدعو إلى إحراز تقدم عالمي في مجال العدالة الضريبية.

معا يمكننا أن نجعل من يوم 2 فبراير (شباط) 2018 يوماً يمثل بداية التحول للحق في التعليم لمئات الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم!



act:onaid



GLOBAL  
CITIZEN.



Theirworld

